جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

# أسباب الاحتمال في الحكم النحوي

الباحثة

**خيرية عبدالله محمد الألمعي**

ماجستير في النحو والصرف

المملكة العربية السعودية

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

## ملخص:


# أسباب الاحتمال في الحكم النحوي

شاعت لفظة (الاحتمال) – بصيغها– بين النحويين، واستعملت منذ بداية التأليف، ثم أصبح ورودها خلال إطلاق النحويين لأحكامهم أمراً مألوفاً، بل مستساغاً، غير أنه لم يرد لها تفسير مستقل وواضح، وإنما درجت بين الأحكام، ولما كثرت لزم البحث عن دواعي استعمال النحويين لها دون جزم بالحكم النحوي، وهذا أبرز جوانب أهمية دراسة هذا الموضوع.


الباحثة

**خيرية عبدالله محمد الألمعي**

**ماجستير في النحو والصرف**

**المملكة العربية السعودية**

**Summary**

**Reasons for Probability in Grammar**

**The word "probability" was used - as it was - among the grammarians, and was used since the beginning of the authorship, and then it became familiar with the grammarians' release of their rulings. However, it did not have an independent and clear explanation. The grammarians have no grammatical judgment, and this is the most important aspect of the study of this subject.**

**Researcher**

**Khairiya Abdullah Mohammed Al-Alami**

**Master of Arts and Sciences**

**Kingdom of Saudi Arabia**

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

شاعت لفظة (الاحتمال) – بصيغها– بين النحويين، واستعملت منذ بداية التأليف، ثم أصبح ورودها خلال إطلاق النحويين لأحكامهم أمراً مألوفاً، بل مستساغاً، غير أنه لم يرد لها تفسير مستقل وواضح، وإنما درجت بين الأحكام، ولما كثرت لزم البحث عن دواعي استعمال النحويين لها دون جزم بالحكم النحوي، وهذا أبرز جوانب أهمية دراسة هذا الموضوع.

أما أهم أهدافه فهو الكشف عن بعض أسباب ظاهرة ورود صيغ (الاحتمال) لدى النحويين في أحكامهم.

وقد درس كثير من الباحثين موضوع الاحتمال في عدة دراسات ومن عدة جوانب، ومن أهم هذه الدراسات:

١ــ مقالة علمية عنوانها: (نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي : إعراب القرآن الكريم أنموذجًا: تفسير البحر المحيط منطلقًا) للدكتور حسن الملخ، وهو بحث منشور في مجلة المنارة، التي تصدرها جامعة آل البيت في الأردن في العدد الثاني من المجلد الثامن سنة ٢٠٠٢م، ثم نشرته دار الشروق في عمّان عام ٢٠٠٧م في كتاب (رؤى لسانية في نظرية النحو العربي) للمؤلف نفسه.

٢ــ الاحتمال الدلالي والنحوي في تركيب (إن لم يفعل)، للدكتور عبدالحميد الشمري، مجلة جامعة بابل–العلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد العشرون، عام ٢٠١٢م، تناول فيه صورة واحدة من صور تجاور الأدوات النحوية، وهي صورة تجاور (إنْ) الشرطية مع (لم) الجازمة، ودلالة كلٍّ

منهما على حدة، ثم تطرق إلى الاحتمال الدلالي والأثر النحوي الذي ينشأ من تجاورهما.

٣ــ رسالة ماجستير للدكتور علي رمضان البيومي، بعنوان (التعدد والاحتمال في المعنى الوظيفي لمباني الأدوات في التركيب الواحد في القراءات القرآنية وأثره على النحو والدلالة)، وكانت بإشراف الدكتور أحمد كشك، والدكتور طلبة أحمد عبد الستار، في قسم النحو والصرف والعروض-كلية دار العلوم-جامعة الفيوم، عام ٢٠٠٥م، تناولت الأدوات التي يرِد التعدد والاحتمال فيها، وصور هذا التعدد في القراءة الواحدة مستقرئا بذلك ما ورد عند النحويين والمفسرين.

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الاحتمال من جانب غير الجانب النحوي:

١ــ الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع وتعارضها عند الأصوليين، للدكتور كيان أحمد حازم، رسالة (دكتوراه) نوقشت عام ٢٠١١م، في قسم اللغة العربية في كلية الآداب -جامعة بغداد، بإشراف الأستاذ الدكتور طه حسين، وقد صدر كتاباً مطبوعاً عن دار (المدار الإسلامي) في بيروت، عام ٢٠١٣م.

٢ــ احتمال الصورة لغير وزن، للأستاذ الدكتور سليمان العايد، وقد نشرته مجلة جامعة أم القرى، في العدد الثالث من السنة الثانية، عام ١٤١٠ه، وهو يُعنى باللفظة التي تحتمل تعدد الوزن؛ بسبب المعنى، أو القرينة، أو السياق، أو التقدير الاشتقاقي.

٣ــ الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم، للدكتور جلال العيداني، رسالة (دكتوراه)، بإشراف الأستاذ الدكتور فاخر الياسري، من كلية التربية- جامعة البصرة، عام ١٤٣٢ه/٢٠١١م، درس فيها الصيغ الصرفية القرآنية المحتملة في معناها ومبناها، ومن ذلك: احتمال كون الكلمة مصدراً أو اسماً، أو مصدراً أو مشتقاً، أو مصدراً أو جمعاً، وغير ذلك من المسائل المشابهة.

٤ــ الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم وأثره الدلالي (كِفاتا) أنموذجا، للدكتور كاطع جارالله سطام، وقد نشرته مجلة الأستاذ، في المجلد الأول في العدد (٢٠٨)، عام ١٤٣٥ه/٢٠١٤م.

ويختلف بحثي عن الدراسات التي سبق عرضها في أن هذا البحث سيركز على بعض أسباب ورود الاحتمال في النحو، مع عرض نماذج:

## أسباب الاحتمال في الحكم النحوي:

### أولاً: تأثر الإعراب بالمعنى:

هناك علاقة وثيقة بين المعنى والإعراب، جعلت النحويين يقرّرون أن الإعراب فرع للمعنى، "كما أن كثيراً من الأحكام كانت نتيجة لمقتضيات المعنى، كامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تفد، وكمَنْع ما يُحدِث اللبس، وجواز ما أُمِن فيه اللبس"(١)، ولهذه العلاقة يمكن جعْل الاهتمام بالمعنى سبباً لتعدد الاحتمالات الإعرابية، كما كان تصحيح معنى الجملة سبباً للتأويل(٢)، وقد جعله ابن الحاجب (٦٤٦هـ) مقويًّا لما اُحتمل ثبوته من كلام العرب(٣)، وقد يُصحَّح الإعراب بناءً على ما يقتضيه المعنى، نحو ما قال ابن جني (٣٩٢هـ): "فمتى اعتورا [أي: المعنى والإعراب] كلاماً ما أمسكتَ بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"(٤)، كما دعا إلى إدراج المسألة في مجاري التفكير والتأمل في موضع آخر فقال: "فإذا كان المعنى مقتضياً له، والإعراب مانعاً منه، احتلت له"(٥)، بل إنه قد شنع على من يتعلق بظواهر الأماكن دون البحث عن سر المعاني ومعاقد الأغراض(٦)، وقد دعا هذا الاهتمامُ بالمحافظة على صحة المعنى النحويين إلى الترخّص في الإعراب

(١) الغرة شرح اللمع، لابن الدهان، ١٠٣/١(قسم الدراسة)
(٢) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز، ٥/١
(٣) ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب، ٧١/٣
(٤) الخصائص لابن جني، ص ٨٠٥
(٥) السابق، ص ٨٠٥
(٦) ينظر: الخصائص لابن جني، ص ٨٠٨

في بعض المواضع[١]، وعلى هذا فلن يُعطى الكلام حقه من الإعراب، ولن يجري على الوجه الذي هو له، ما لم يُفهم المعنى ويستقيم[٢].

وإتماماً لما سبق فإن من علاقة المعنى بتعدد الاحتمالات -أيضا- كونها سبباً له، فإن "رصد تحول اللفظ من هيئة إعرابية إلى أخرى هو السبيل إلى معرفة التحول من معنى إلى آخر"[٣]، مما يستلزم عكس ذلك، أي: إن إمكان تفسير المعنى بأكثر من وجه يؤدي إلى إمكان تغيير الإعراب، وكل الاحتمالات بناءً على هذا "تنهض على فهم المعنى المراد من النص"[٤]، وقد يؤدي المعنى دوراً أكبر حينما يردّ احتمالا من احتمالات الصورة الإعرابية[٥].

إن الاحتمالات التي يُراد منها توسعة الصحيح ليس منها ما كان عبثياً، أو بعيداً، أو خطأ من التوجيهات، بل ما نشأ نتيجة تعدد المعاني، أو كان مما "تعضده: القاعدة النحوية، ومعنى يختلف عن المعنى الآخر"[٦]. وهذه الاحتمالات المتعددة الناشئة عن الاختلاف لا يلزم منها التعارض، وإسقاط بعضها بعضا، بل المراد منها فحسب "أن هذا الضبط صحيح إذا أردتَ المعنى المعيَّن المختص به دون سواه، وأن ذلك الضبط صحيح إذا

(١) ينظر: التوهم عند النحاة، عبدالله أحمد جاد الكريم، ص ٧٦:٧٧
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري، ٥٦/١، (المجلس السادس)، ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، ٦٧٣/٢
(٣) ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، ٦٧١/٢
(٤) رؤى لسانية، حسن الملخ، ص ٦١
(٥) ينظر: رؤى لسانية، حسن الملخ، ص ٦٤
(٦) رؤى لسانية، حسن الملخ، ص ٤٦

أردتَ المعنى المختص به كذلك"[١]، فمعتَمد التوجيه النحوي في اختيار إعراب دون آخر هو توضيح المعنى الذي يناسب ذلك الضبط، دون أن يكون هناك استبعاد لبقية الآراء.

وعند النظر في دواعي هذا التعدد في فهم النصوص نجد أن لورود الشواهد وأقوال العرب في كتب النحويين منثورة وعدم بيان سياقها في كثير من المواضع –له أثر في فهم الكلام، ويجعله محتمِلاً لأكثر من معنى، مما ينعكس بالتالي على التحليل النحوي لهذه الشواهد؛ فتتعدد الأوجه الإعرابية[٢]. وكذلك لا يخفى أثر "التعدد والخلاف في المعاني الجزئية في بعض العبارات التي تشكّل النص"[٣] المحتج به في تعدد الاحتمالات التي تنشأ عن ذلك.

(١) بحث: (أسباب الجواز في النحو العربي)، سهيلة خطاف عبدالكريم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر–العدد الثالث/إنساني/٢٠١٢م، ص ١٨

(٢) ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن جاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦)، ص ١١٨:١٢٠، (ترقيم الصفحات حسب البحث الذي نشره المؤلف، وليس حسب صفحات المجلة)

(٣)أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن جاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦)، ص ١١٧، (ترقيم الصفحات حسب البحث الذي نشره المؤلف، وليس حسب صفحات المجلة)

**ثانياً: رواية الشاهد النحوي:**

الشاهد النحوي هو: "قول عربي لقائل موثوق بعربيته، يورَد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"(١)، أما الاستشهاد فهو: "الاحتجاج للرأي أو المذهب"(٢)، ومن هنا يمكن إدراك أن أي خطأ أو شك أو اعتراض يدور حول الشاهد الواحد يجري حكمه مباشرة على كل مسألة استشهد به عليها.

إن الشاهد النحوي _ كما هو شائع في كتب النحويين_ يكون من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب: شعراً أو نثراً، غير أن الحديث هنا سيُقصَر على الشاهد الشعري؛ لكون القرآن محفوظاً بقراءاته المتواترة وغيرها، أما الحديث الشريف فقد كان له حضور في جدلهم، إلى أن استقر الأمر بقبوله شاهداً، أما الشواهد النثرية فلم يدُرْ حول حفظها ما يلفت الانتباه؛ ولهذا ظفر الشاهد الشعري بحظوة كبيرة من الاهتمام، وكان هو الأكثر شيوعاً بين بقية الشواهد إذا ما قيس استشهاد النحويين به مع استشهادهم بالقرآن الكريم والحديث الشريف، مما جعله أحد أهم الأدلة السماعية، سواء في التقعيد أو الاستشهاد(٣).

لقد أدى الاعتماد الكبير على الشواهد الشعرية من قِبَل النحويين إلى تأثر آرائهم وأحكامهم الإعرابية بكل إشكالات الشعر من حيث الرواة

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، ص ١١٩
(٢) السابق، ص ١١٩
(٣) ينظر: الأصول لتمام حسان، ص ٧٩، والشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجاً، نورة الحربي، ص ٣٠

والرواية[١]، وظهر هذا التأثر في تعدد الاحتمالات من كلا الوجهين، الأول: طريق روايته، والثاني: تعدد أوجه روايته؛ فأما الوجه الأول: وهو طريق الرواية فيكون تأثيره من جانب قبول الأخذ بالآحاد، وهي "ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر"[٢]، وجاء تأثيره من كونه يفيد الظن، سواء وافقه غيره، أم نُقل من غير موافقة[٣]، فمعرفة المظنون في النحو إنما هو من طريق معرفة الآحاد المنقولة[٤]، وقد ردّ ابن الأنباري (٥٧٧هـ) قول من زعم دلالة الآحاد على العِلم بأن ذلك "ليس بصحيح؛ لتطرق الاحتمال إليه"[٥]، وهذا يتنافى مع دلالة الجزم في العِلم.

وحالات المسموع: إما أن يكون مفرداً لا نظير له قبلته العرب؛ فيقبل، أو أن يكون مفرداً خالف الجمهور، وهنا له حالان، أولاهما: أن يكون المتكلم فصيحاً في سائر كلامه، ويعضده القياس؛ فيقبل منه، أو أن يكون فصيحاً في سائر كلامه، لكنه يخالف القياس؛ فإنه يردّ؛ لأنه خالف القياس والسماع، والحال الأخرى: إن لم يكن فصيحاً؛ فيردّ، حتى وإن اُحتمل سماعه للغة قديمة. أن يكون هذا المنقول المفرد لم يُسمع من يخالفه ولا من يوافقه؛ فإنه إذا سمع من فصيح يقبل؛ حتى لا تسقط بردّه جميع اللغات، وإن سمع ممن يُتهم فيردّ[٦]. لكن هذا القبول والترخص لا يتنافى مع جهد

(١) ينظر: دراسات في النحو العربي، رياض السواد، ص ١٢٠:١٢١
(٢) لمع الأدلة لابن الأنباري، ص ٨٤، وينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ١٠٢
(٣) ينظر: لمع الأدلة لابن الأنباري، ص ٨٤:٨٥
(٤) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٩٩:١٠٠
(٥) لمع الأدلة لابن الأنباري، ٨٤
(٦) ينظر: الخصائص لابن جني، ص ٣٠١:٣٠٤، والاقتراح للسيوطي، ص ٦٩:٧٢

النحويين حينما كانوا "يحتاطون في اختيار الشواهد اللغوية والنحوية؛ ضماناً لصحة القاعدة، لتحقيق الاجتهاد"(١).

أما ما يتعلق بتعدد أوجه روايته بمعنى وجود اختلاف في الكلمات أو الحركات في البيت نفسه؛ مما ينتج عنه قدر وافر من الأقوال والآراء: من إثبات قاعدة، أو نفيها، أو وجود موضع شاهد في البيت، أو خلوّه منه(٢)، فقد وردت أبيات على النحو المذكور؛ إذ إنه "كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض"(٣)، وسبب ذلك تناقل الشعر العربي مشافهة؛ مما يعرضه للنسيان أو التغيير، كما أن تناشد قبائل العرب أشعارهم بعضهم بعضاً؛ يؤدي إلى كثرة الروايات للبيت الواحد، مما أثرّ هذا الأمر في ظهور شاهد جديد على قاعدة فرعية جديدة، وجعْل الحكم النحوي متعدد الوجوه في المسألة الواحدة، فيما لو كان الشاعر ومن روى عنه رواية مختلفة من الفصحاء(٤)، وقد أجاب السيوطي(٩١١ه) حينما سئل عن رواية الأبيات على أوجه مختلفة بقوله: "باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا"(٥)، وربما أن يكون العربي قد استهواه أمر

(١) الأصول لتمام حسان، ص ٨٥
(٢) ينظر: اختلاف رواية الشواهد الشعرية وأثره في استنباط القواعد النحوية (دراسة نحوية وصفية)، إبراهيم حمد أحمد جميل الله، ص ٥٩، والشاهد الشعري في النحو العربي، محمد الحربي، ص ٢٨٧
(٣) الاقتراح للسيوطي، ص ٧٩
(٤) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٨٩، والشاهد الشعري في النحو العربي، محمد الحربي، ص٢٨٣:٢٨٤، وظاهرة التأويل، عبدالله الخثران، ص٩١
(٥) الاقتراح، للسيوطي، ص ٨٩

غلّطه؛ فعدل عن قياس كلامه وسنن أصوله إلى غيرها[١]، وعلى هذا فإن احتمال تعدد الروايات وقبولها، يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية.

كما أنه قد ترِدُ الأبيات التي تختلف روايتها، وكل رواية منها تؤيد قاعدة ما في كلام العرب، فيكون الاتباع للأشيع استعمالاً وقياساً[٢]، ويُقبل ما قل وندر من باب احتمال صوابها من غير إمكان ردها؛ بوصفها لغة صحيحة منقولة عن العرب، لا يُقاس عليها بمعنى القياس النحوي، وإنما يُحمل عليها تصحيح ما يماثلها. "وبذلك تتوارد القواعد النحوية على البيت الشعري الواحد، وتصبح كل رواية من الروايات وجهاً من وجوه قاعدة قياسية صحيحة"[٣].

إضافة إلى ما سبق من أمر تعدد الرواية وجود الشواهد التي تحتمل أكثر من وجه إعرابي، ودليل ذلك ما كان يردّ به ابن الأنباري (٥٧٧ه) على الكوفيين بقوله عن أحد شواهدهم الذي يرِد عليه احتمالات كثيرة، وليس مقصوراً على احتجاجهم: "إذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به"[٤]، وكذلك قوله: "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به"[٥]، وعلى هذا تتعدد الأوجه الإعرابية؛

(١) ينظر: الإنصاف لابن الأنباري، ٥٦٥/٢، المسألة (٧٧)
(٢) ينظر: اختلاف رواية الشواهد الشعرية وأثره في استنباط القواعد النحوية (دراسة نحوية وصفية)، إبراهيم حمد أحمد جميل الله، ص ١٠١
(٣) ينظر: اختلاف رواية الشواهد الشعرية وأثره في استنباط القواعد النحوية (دراسة نحوية وصفية)، إبراهيم حمد أحمد جميل الله، ص ١٠٣
(٤) الإنصاف لابن الأنباري، ٧٢٦/٢، المسألة (١٠٤)
(٥) السابق، ٦٥:٥٧/١، المسألة (٨)

للخلاف القائم حول بعض الشواهد: من حصرها على وجه واحد من جانب، ومن إمكان حملها على أكثر من وجه من جانب آخر.

ويمكن أن يكون لإيراد بعض النحويين -توضيحاً أو استطراداً- أوجهًا إعرابية محتملة بعد تغيير ضبط موضع الشاهد، أو إحداث تقديم أو تأخير، أو استبدال أداة بأخرى، دورًا في اختلاف رواية الشاهد[١].

(١) ينظر: الشاهد الشعري في النحو العربي، محمد الحربي، ص ٢٨٦

**ثالثاً: الإشكال أو الغموض في بعض نصوص كتب النحو المتقدمة:**

من ينظر في كتب النحو يجد الشروح والحواشي والتعاليق وهذا ما يؤكد الحاجة إلى إيضاح نصوص النحويين المتقدمين، وقد يكون من أسباب هذا الإبهام أو الغموض عدم وضوح الدلالة الاصطلاحية، كما ظهر للنحويين من كتاب سيبويه (١٨٠ه) مثلا، أو ذكر الوجه الإعرابي دون تحديد للعامل[١] على نحو آخر.

ويأتي هذا الغموض أيضاً من تعدد الرأي للعالم الواحد في المسألة الواحدة؛ مما يلبس على المستدل برأي هذا العالم، أو يشكل عليه، ويمكن حلّ هذا الإشكال من جهتين: من جهة النظر إليهما إن لم يكونا متناقضين، ويمكن الجمع بينهما فلعلهما قولان للعالم لكنه أفتى في وقت ما بالأظهر لديه، وإن كان يقول بالرأي الآخر[٢]، ومن جهة أخرى بالنظر لما يرِد عن أحد العلماء من قولين في مسألة واحدة، إن كان أحدهما مرسَلا والآخر معلّلاً؛ ليؤخذ بالمعلَّل، ويُتأوَّل المرسَل، وإن كان هذان الرأيان متضادّين جُمع بينهما بالتأويل، وذلك بالنظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه فيُعتمد، ويُتأوَّل الآخر، وإن لم يكن الأمر كذلك نُظر إلى الأقوال عنه، فإن نصّ على الرجوع عن أحدها، فإنه يكون مطّرَحا، وإن لم يَنُصّ، يُبحث عن تاريخها، ويُعمَل بالمتأخر، ويُعدَل عن المتقدم، وإن لم يُعلَم تاريخ أقواله،

(١) ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن جاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦)، ص ١٣٧:١٤٢ .

(٢) ينظر الخصائص، لابن جني، ص ٦٣٢

سُبرت ونُسب الأقوى منها إليه، وإن تساوت في القوة اعتُقد أنها كلها آراءٌ له في المسألة، وأُخِذ بها جميعاً[١].

كما يمكن أن يظهر الإشكال في أخذ النحوي بلهجة دون أخرى؛ تقويةً لمذهبه، مما يضطره إلى تأوّل ما خالف به نحوي غيره من اللهجات، إذا كانت كلها بدرجة واحدة من الفصاحة، وقد عقد ابن جني (٣٩٢هـ) بابًا عن اللغات وكونها كلها حجة، وفصّل فيها، فكثرت الآراء وتداخلت وتباعد زمان ومكان التأليف، وكثر التدريس فلم يعُد يُميّز آنذاك القول الثابت للنحوي من القول الذي تراجع عنه، والقول الذي انفرد به عن القول الذي نسب للمدرسة التي ينتمي إليها[٢]، فنسبت في الكتب آراء العالم لمدرسته أو العكس، غير أن من يتتبع الكتب التي ألفت يتمكن من التفريق بين ذلك، وكذلك ظهور التداخل بين التوجيه الذي يراه النحوي في الشاهد من التوجيه الذي يفترض وجوده.

إضافة إلى ما سبق يمكن تفسير كون هذا الإبهام من أسباب تعدد الاحتمالات الإعرابية "هو أن يكون في كلامٍ ما غموض ولا يُعرف المراد منه، فيقود هذا إلى تعدّدٍ في الفهم ينبني عليه تعدّد في التحليل النحوي، وقد يكون هذا الأمر من غير قصد من صاحب الكلام، كما في عبارات النحاة

(١) ينظر: السابق، ص ١٧٥:١٧٩، والاقتراح للسيوطي، ص ٢٣١:٢٣٢

(٢) ينظر: ما تعدد فيه النقل عن الفراء في ضوء معاني القرآن، حمدي الجبالي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (٦)-العدد (٢)-يونيه-١٩٩٨، ص ٢و٢٧، وتعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه، محمد الشهري، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(١٠)-العدد(٢)-جمادى الآخرة/نيسان(١٤٣٥-٢٠١٤)، ص ٣٠٤.

الغامضة"[١]، ووجود هذا الغموض لا يمكن إنكاره أو تجاهله، بدليل قيام بعض النحويين أنفسِهم بشرح كتبهم، كابن مالك (٦٧٢ه) في شرحه (التسهيل)، وابن هشام (٧٦١ه) في شرحه (قطر الندى). كما أن استناد النحوي إلى كتب من سبقوه يجعله يستنبط منها ما يوافق فهمه، مما يؤدي إلى التعدد في التحليل والتعليل والاستدلال.

(١) أسباب التعدد في التحليل النحوي، ص ١٣٥.

## الخاتمة:

هناك أمور أخرى قد يكون لها أثر في تعدد أوجه الإعراب، وإتماماً للحديث عن الأسباب فمن ذلك: الضبط، الذي يجعل النحوي يفسر وجوده نحوياً بما يناسبه، وإن كان الرأي عنده على ضبط آخر؛ ولذا يوجد في عبارات النحويين: (وفي غير القرآن الوجه كذا)، أو (كما يجوز كذا)، وتعقيبهم بتلك العبارات، وإيرادهم لكل الأوجه هو من باب معرفة الإعراب، وما يجوز من أوجهٍ في العربية، لا ليُقرأ بها[١]، فمكي (٤٣١ه) مثلاً، حينما أورد عدة أوجه لإعراب (الحي) من قوله –تعالى–: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ٢٥٥﴾ (البقرة)، قال: "ولو نصب في غير القرآن لجاز على المدح"[٢]، وكذلك الفراء (٢٠٧ه) أيضاً، عند حديثه عن تأنيث الفعل (تكُ) في قوله–تعالى–: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ﴾، قال: "ولو كان (إن يكُ مثقالَ حبةٍ) كان صوابا"[٣]، وقال في موضع آخر: "وهذا من سعة العربية التي تسمع عنها"[٤]، أما في الشعر فهم يوجّهون الكلمة حسب الضبط، فقد تدعو الحاجة إلى تخريج حركة إلى رأي ولو كان بعيداً[٥]؛ ولذا كثرت الاحتمالات في الكلمات المنصوبة بشكل ملحوظ؛ بناءً على كثرة ما يعرب منصوباً في النحو.

---

(١) ينظر: الكتاب الفريد ، ٧٧/١

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، ١٣٧/١

(٣) معاني القرآن للفراء، ٦٤٠/٢، ولم يذكر الفراء أنها قراءة، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

(٤) السابق، ٦٥١/٢

(٥) ينظر: إعراب المعنى ومعنى الإعراب في نماذج من القرآن الكريم، خليل عمايرة، مجلة التواصل اللساني،المجلد (٤)–العدد (١)–١٩٩٢، ص ٢٢٧.

كذلك من هذه الأمور تأثُّر الإعراب بالوقف[١]، فمكانه يحدِّد وجهاً إعرابياً، وتغيُّر هذا الوقف يؤدي إلى احتمال وجه آخر، والضابط هنا هو المعنى، فما دام المعنى لا يتعارض مع أيّ وقف، فالإعراب بحسبه محتمَل، ومن ذلك إمكانية الوقف على (لا ريب) أو (فيه) في قوله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأمور المؤثرة عدم تبيُّن لفظةٍ ما، هل هي كلمة أم كلمتان؟ من ذلك قولهم: (زاحم بعود أو دع)، فقولهم: (أو دع) يرد عليه احتمال أن يكون كلمة واحدة يوصف بها العود، وهي: صفة الوداعة، أو احتمال تكوُّنه من كلمتين، هما: الحرف (أو)، وفعل الأمر (دعْ). وهذا الثراء في المعجم العربي، والمعاني التي تتوارد على ألفاظه؛ مما يجعل بعض الكلمات تتخذ أوجها إعرابية عدة، كذلك هل الكلمة (فعل) أو (اسم فاعل)، نحو (آتي)، أو هي (مصدر) أو (اسم مفعول) أو (اسم مكان)، نحو(مُدخل)[٢]، ولا يخفى أثر هذا على إعراب الكلمة أو إعراب ما بعدها.

---

(١) ينظر: الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، ص٢١.

٢ ينظر: الكتاب الفريد للمنتجب، ٢٥٢/٢، ٩٤/٥، والجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، ص١٥.

## المراجع:

### أولاً: الكتب:


- الأصول: دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو-فقه اللغة-البلاغة)، تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، (٢٠٠٩م)، بدون رقم الطبعة.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي عبدالفتاح، القاهرة، مكتبة الآداب، (١٤٣٤ه=٢٠١٣م)، ط (٥).
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، (بدون تاريخ ورقم الطبعة).
- الأمالي النحوية: أمالي القرآن الكريم، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حمّودي. بيروت، مكتبة النهضة العربية – عالم الكتب، (١٤٠٥ه= ١٩٨٥م)، ط (١).
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، صيدا بيروت، المكتبة العصرية، (١٤١٨ه=١٩٩٧م)، بدون رقم الطبعة.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٠٤هـ =١٩٨٤)، ط (١).
- التوهم عند النحاة، عبدالكريم جاد الكريم، القاهرة، مكتبة الآداب، (١٤٢٢ه=٢٠٠١م)، ط (١).

- الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، بيروت/لبنان، دار ابن حزم، (١٤٢١ه=٢٠٠٠م)، بدون رقم طبعة.
- الخصائص لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت/لبنان، عالم الكتب، (١٤٣١ه=٢٠١٠م)، ط (٢).
- دراسات في النحو العربي، رياض السواد، عمّان/الأردن، دار الراية، (١٤٣٠ه=٢٠٠٩م)، ط (١).
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، عمان/الأردن، دار الشروق، (٢٠٠٦م)، بدون رقم طبعة.
- رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدون تاريخ ورقم الطبعة.
- الشاهد الشعري في النحو العربي، محمد الحربي، الرياض، كرسي عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، (١٤٣١هـ)، بدون رقم الطبعة.
- ضوابط الفكر النحوي: دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد الخطيب، القاهرة، دار البصائر، (١٤٣٤ه=٢٠١٣)، ط (٢).
- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، دراسة وتحقيق: فريد السُّليم، الرياض/المملكة العربية السعودية، دار التدمرية، (١٤٣٢ه=٢٠١١م)، ط(١).

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد الفتيِّح، المدينة المنورة/المملكة العربية السعودية، مكتبة دار الزمان (١٤٢٧ه=٢٠٠٦م)، ط (١).
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: عماد الدين آل درويش، بيروت/ لبنان، عالم الكتب، (١٤٣٢ه=٢٠١١م)، ط (١).
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية محمد سمير اللبدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، عمّان، دار الفرقان، (١٤٠٩ه=١٩٨٨م)، ط (٣).


**ثانياً: الأبحاث:**


- أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن جاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦)، (بدون تاريخ).
- أسباب الجواز في النحو العربي، سهيلة خطاف عبدالكريم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر-العدد الثالث/إنساني/٢٠١٢م.
- إعراب المعنى ومعنى الإعراب في نماذج من القرآن الكريم، خليل عمايرة، مجلة التواصل اللساني، المجلد (٤)-العدد (١)-١٩٩٢.
- تعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه، محمد الشهري، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(١٠)-العدد(٢)، جمادى الآخرة/نيسان(١٤٣٥-٢٠١٤).
- ما تعدد فيه النقل عن الفراء في ضوء معاني القرآن، حمدي الجبالي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (٦)-العدد (٢)-يونيه-١٩٩٨م.

## ثالثاً: الرسائل العلمية:


- اختلاف رواية الشواهد الشعرية وأثره في استنباط القواعد النحوية (دراسة نحوية وصفية)، إبراهيم حمد أحمد جميل الله، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٨ه=٢٠٠٧، (رسالة ماجستير)

## فهرس الموضوعات


| م | الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | **ملخص**: | ٣٨١٧ |
| ٢ | Summary | ٣٨١٨ |
| ٣ | **مقدمة** | ٣٨١٩ |
| ٤ | **أسباب الاحتمال في الحكم النحوي**: | ٣٨٢٢ |
| ٥ | **أولاً: تأثر الإعراب بالمعنى**: | ٣٨٢٢ |
| ٦ | **ثانياً: رواية الشاهد النحوي**: | ٣٨٢٥ |
| ٧ | **ثالثاً: الإشكال أو الغموض في بعض نصوص كتب النحو المتقدمة**: | ٣٨٣٠ |
| ٨ | **الخاتمة** | ٣٨٣٣ |
| ٩ | **المراجع** | ٣٨٣٥ |
| ١٠ | **فهرس الموضوعات** | ٣٨٣٩ |